علاقة الأحرف السبعة بالقراءات
(دراسات تأصيلية في علم الدراية)

د. مشاعل سالم عبد الله باجابر

الأستاذ المشارك بقسم القراءات بجامعة أم القرى

مقدمة:

الحمد لله الذي أنزّل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً، أحيا بالقرآن القلوب، وشرح به الصدور، من قال به صدق، ومن حكم به عدَل، ومن عمِل به أُجر، ومن اتّبعه فلا يضلّ ولا يشقى.

ونصلّي ونسلّم على من كان خلُقه القرآن، صلى الله عليه وعلى آله وصحابته، ومن تبع هداهم، واقتفى أثرهم إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن الله تعالى قد تكفّل بحفظ القرآن الكريم، فقال في محكم تنزيله: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[1] وإنّ من تمام حفظه لهذا الكتاب هو ما نراه من شدّة انشغال العلماء بكلّ فرع متعلق بعلمٍ من علومه تأليفاً وتحقيقاً وتهذيباً وتصحيحاً وعناية ليتحقق وعد الحفيظ المتين إلى يوم الدين.

وقد حظِي (علم القراءات) بهذا الشرف، لاسيّما وأن موضوعه ومادته ألفاظ الكتاب العزيز، فأنعِم بذلك من رفعة وكرامة.

وقد وجدت أن من المواضيع الأساسية التي يجب على طالب هذا الفن معرفتها والإحاطة بأجزائها، موضوع:(علاقة الأحرف السبعة بالقراءات) وهو جدير بالبحث والعناية والتحقيق، لاسيّما وقد كثرت آراء العلماء فيه، وتشعّبت أقوالهم، فمنهم من يرى أن القراءات

(١)سورة الحجر: ٩.

جزء من الأحرف السبعة، ومنهم من يرى أنها حرف منها، ومن يرى أنها هي الأحرف السبعة ذاتها.

ومن هنا انبثقت الحاجة إلى دراسة تأصيلية تبحث في تلك الأقوال، وتنظمها وتكشف اللثام عن حقيقتها، مكملين ما بدأه سلفُنا، سائرين على نهج خلفِنا، جمعنا الله وإيّاهم في جنات ونهر، في مقعد صدق عند مليك مقتدر.

وكان من أهم أسباب اختيار الموضوع:

١/ توضيح مفهوم الأحرف السبعة، وعلاقة القراءات بها، لاسيّما وأنه موضوع غامض على أذهان كثير من طلبة هذا الفن.

٢/ تجلية الحكمة الإلهية من نزول القرآن على أحرف متعددة.

٣/ تصحيح المفهوم الخاطئ الشائع من أن الأحرف السبعة هي القراءات السبع.

٤/ توضيح سبب العلاقة العددية بين الأحرف والقراءات.

وقد كان هيكل البحث كالتالي:

قسّمت البحث إلى مقدمة، وستة مباحث، وخاتمة.

المبحث الأول: تعريف القراءات والعلم بالقراءات.

المبحث الثاني: اختلاف القراءات، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أسباب اختلاف القراءات.

المطلب الثاني: فوائد اختلاف القراءات.

المبحث الثالث: العلاقة العددية وسببها، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: العلّة في التعداد والتدوين.

المطلب الثاني: أسباب تسبيع ابن مجاهد، واختياره للسبعة.

المطلب الثالث: موقف القرّاء من تسبيع ابن مجاهد.

المطلب الرابع: أدلة فساد توهم العوام.

المبحث الرابع: العلّة في اشتهار القراء العشرة دون غيرهم، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اشتهار القراء السبعة.

المطلب الثاني: شهرة القراء الثلاثة.

المطلب الثالث: الكتب المؤلفة في عدد معيَّن من القراءات.

المبحث الخامس: الآراء في علاقة القراءات بالأحرف السبعة، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: رأي المتكلمون.

المطلب الثاني: رأي الإمام الطبري.

المطلب الثالث: رأي الإمام المهدوي.

المطلب الرابع: رأي الإمام مكي بن أبي طالب.

المطلب الخامس: رأي الإمام أبو عمرو الداني

المطلب السادس: رأي الإمام ابن الجزري.

المبحث السادس: الرأي الراجح في علاقة الأحرف السبعة بالقراءات.

الخاتمة: وفيها بيان لأهمّ النتائج المتوصّل إليها من خِلال البحث.

المبحث الأول

تعريف القراءات والعلم بالقراءات

لقد عرّف العلماء علم القراءات بتعريفات متعددة، واختلافهم في ألفاظ التعريفات نتج عنها الاختلاف في دلالة التعريف من حيث كون العلم تجريدياً، أو اكتسابياً، كما أن (علم القراءات) يختلف عن (العلم بالقراءات) من حيث اللفظ والمعنى المراد.

ويمكن تقسيم علم القراءات إلى قسمين: **العلم التجريدي، والعلم الاكتسابي**.

القسم الأول: العلم التجريدي:

وهو ما يطلق عليه: (علم القراءات) من غير إضافة الباء الجارّة، وقد عرّفه العلماء بتعاريف مختلفة الصياغة، منها:

" القراءات وجوه مختلفة في الأداء من النواحي الصوتية، أو التصريفية، أو النحوية "[1]

وقيل: "القراءات علم يبحث فيه عن صور نظم كلام الله تعالى من حيث وجوه الاختلافات المتواترة، وغير المتواترة "[2]

وقيل: "علم يعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في أحوال النطق"[3].

(١) انظر: كتاب في علوم القراءات مدخل ودراسة وتحقيق: للدكتور السيد رزق الطويل ٢٧، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط: ٢، ١٤١٥هـ، ونظرات في علم القراءات للدكتور سمير المعبر ٢٠، دار حافظ، جدة، ط٢، ١٤٢٢هـ.

(٢) انظر: القرآن والقراءات والأحرف السبعة للدكتور عبد الغفور جعفر ١/ ١٤٢، دار السلام، ط: ١، ١٤٢٩هـ.

(٣) المرجع السابق .

ويتبيّن لنا من خلال التعريفات السابقة أن علم القراءات قد يكون علماً تجريدياً[1]،وذلك قبل الاكتساب والتطبيق.

القسم الثاني: العلم الاكتسابي.

نجد أن **ابن الجزري**(ت٨٣٣هـ) - رحمه الله تعالى- عرّف القراءات بقوله: "القراءات: علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة"[2].

فإضافته للـ(الباء) دلّت على الاكتساب[3]،**فالعلم بالقراءات إذن هو العلم الاكتسابي.**

(١) جرّد الشيء يجرده جرداً وجرده: قشره،والسماء جرداء إن لم يكن فيها غيم، والتجرد: التعري، والعلاقة بين التعريف اللغوي وعلم القراءات التجريدي هو كونه مسائل وخلافات وأوجه عارية من الاكتساب والتطبيق من قِبَل الإنسان، فإذا اكتسبه الإنسان صار علماً اكتسابياً وهو المعروف بمصطلح (العلم بالقراءات) وسيأتي. انظر: لسان العرب مادة (جرد)، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، ط١، دار صادر، بيروت.

(٢) انظر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري: ٤٩، اعتنى به: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد،مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

(٣) كسب يكسب كسباً،و تكسب و اكتسب، و اكتسب: تصرّف واجتهد. انظر: لسان العرب مادة (كسب).

وكذلك يدلّ تعريف **السيوطي** (ت٩١١هـ)[١] في قوله: "لأن به يعرف كيفية النطق بالقرآن وبالقراءات"[٢].

وقيل أيضاً: " علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله"[٣].

وخلاصة هذه التعريفات: أن علم القراءات يدور حول أمرين:

الأمر الأول: كيفية أداء الكلمات القرآنية، سواء أكان ذلك الأداء متفقاً عليه بين الناقلين لهذه الكيفية، أم مختلفاً فيه.

الأمر الثاني: النقل الصحيح عن الأئمة، الذين تلقوا هذه الكيفية بالأسانيد الصحيحة المتّصلة إلى رسول الله ﷺ.

ولذلك كان من شروط القراءة: التلقي عن أهل العلم، ولا يكفي الأخذ من الكتب[٤].

ويتبيّن مما سبق أن علم الاكتساب نوعين: **إمّا علم دراية، أو علم رواية**.

---

(١) عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي الشافعي، المسند المحقق المدقق، صاحب المؤلفات الفائقة النافعة، ولد سنة ٨٤٩هـ، من شيوخه العز الكناني الحنبلي، ومن تلاميذه الداودي، من مصنفاته الإتقان في علوم القرآن، توفي سنة ٩١١هـ. انظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني ١/ ٣٢٨-٣٣٥، دار المعرفة، بيروت.

(٢) انظر: الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي ٤ / ٤٧٨، دار الفكر - لبنان - ١٤١٦هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: سعيد المندوب.

(٣) لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني ١/ ١٧٠، تحقيق الشيخ عامر السيد عثمان ود. عبد الصبور شاهين، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة،١٣٩٢هـ.

(٤) انظر: المدخل إلى علم القراءات: د. شعبان محمد إسماعيل ٢٣، مكتبة سالم، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٢هـ.

فأمّا علم الدراية: فهو معرفة كيف تم هذا العلم؟ ومن أين بدأ؟ ومن هم القراء؟ ومن هم الرواة عن القراء؟ وما هي الطرق إلى هؤلاء القراء والأسانيد والصحيح منها والمقبول من هذه الأسانيد والمردود والمؤلفات في هذا العلم؟ وكيف وصل إلينا هذا العلم؟ وأوّل من ألف فيه؟[1].

ويتحقّق للإنسان معرفة ذلك بالرجوع إلى الكتب المؤلفة في هذا الشأن من قديم أو حديث، فعلم الدراية هو اكتساب العلم من كتبه، وليس هو المعوّل عليه في علم كعلم القراءات، إذ أن التلقي والمشافهة هما أساس العلم ومحوره.

قال **الدكتور عبد الغفور جعفر**: " ولا يتم العلم بالقراءات للإنسان إلا إذا وفّى بما يحتاج العلم إليه ويتوقف عليه وتطلبه كتبه، وليست الكتب هي العلم كلّ العلم والمراد أن السماع بالأذن والنقل بالمشافهة هو العلم العالم"[2].

وعلم السماع والمشافهة هو **علم الرواية** الذي يستند على التلقي من الشيوخ والأئمة العارفين المختصين.

وقد قرّر علماء القراءات أن الأصل في علم القراءات هو: التلقي من أفواه المشايخ والقراء ولا يؤخذ هذا العلم من الكتب بل بالسماع، ويدل على هذا الأصل أن النبي ﷺ تلقّى القرآن الكريم من جبريل عليه السلام كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ

(١) اقتُبس من موقع البصائر القرآنية د. علي بصفر، وكذلك منتدى التوحيد.

(٢) انظر: القرآن والقراءات والأحرف السبعة د. عبد الغفور جعفر ١/ ١٤٤.

عَلِيمٍ ﴾[النمل:٦]، وقد تلقّى الصحابة رضوان الله عليهم – خاصة القراء منهم – القرآن من رسول الله ﷺ،وقد أرشد النبي ﷺالأمة أن يأخذوا القرآن عن أربعة من أصحابه المتقنين للقراءة، فقد روى الإمام البخاري بإسناده عن مسروق: ذكر عبد الله بن عمرو، عبد الله بن مسعود فقال: لا أزال أحبه سمعت النبي ﷺ يقول: "خذوا القرآن من أربعة: من عبد الله بن مسعود، وسالم، ومعاذ، وأُبي بن كعب"[(١)] ،ويدل هذا الحديث على أن قراءة القرآن تؤخذ بالتلقي من أفواه القراء المتقنين، فالقرآن الكريم لا يؤخذ من كل من هبّ ودبّ؛ لأن في علم القراءات وجوهاً لا يحكمها إلا التلقي والمشافهة من القرّاء المتقنين، وما قرّره العلماء في علم القراءات من وجوب التلقي من القرّاء والمشافهة من أفواه المشايخ هو ذاته ما قرروه في علم التجويدأفهو أيضاً يؤخذ بالمشافهة والسماع من أهله المتقنين له. وتأكيداً لهذا المعنى يقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: "والله لقد أخذت من فيِّ رسول الله ﷺ بضعاً وسبعين سورة"[(٢)] .

قال **الإمام ابن الجزري**: " فلو حفظ التيسير مثلاً ليس له أن يقرئ بما فيه إن لم يشافهه من شوفه به مسلسلاً؛ لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسماع والمشافهة"[(٣)] .

وقال: "ويلزمه أن يحفظ كتاباً مشتملاً على ما يقرئ به من القراءات أصولاً وفرشاً، وإلاّ داخله الوهم والغلط في كثيراً وإن قرأ بكتاب وهو غير حافظ له، فلا بد أن يكون ذاكراً كيفية

(١) رواه البخاري، باب مناقب معاذ بن جبل ﷺ ٣/ ١٣٨٥.

(٢) رواه البخاري، باب القراء من أصحاب النبي ﷺ ٤/ ١٩١٢.

(٣) منجد المقرئين ٤٩.

تلاوته به حال تلقيه من شيخه، مستصحباً ذلك، فإن شك في شيء فلا يستنكف أن يسأل رفيقه أو غيره ممن قرأ بذلك الكتاب، حتى يتحقق بطريق القطع أو غلبة الظن"[1].

وقد يقال: علم الرواية محتاج إلى علم الدراية وليس العكس.

وقد نجد في هذا القول نظر، فإن كثيراً ممن لا يحسن القراءة والتعلم، قد يجيد تطبيق أحكام التجويد مثلاً من إظهار وإدغام ومدود وغنن وغيرها، فكان تطبيق الأحكام فرض عين، أما تعلّم المصطلحات، ومقادير المدود، ونحوها فهو فرض كفاية إن قام به البعض سقط الإثم عن الباقين.

المبحث الثاني

اختلاف القراءات

المطلب الأول: أسباب اختلاف القراءات

إنّ سبب اختلاف الكلمات بالرغم من أن كلّه مصدره رسول الله ﷺ يرجع في الجملة إلى:

١-اختلافهم في التقديرات (كما في المد مثلاً) وهذا ربما يكون عند الصحابي أو التابعي.

٢-قراءة الرسول بهذا وذاك، وسماع الصحابي واحداً منهما أو سماع الاثنين واختار الصحابي أحدهما.

٣-إن كلّ قارئ من القراء نقل ما تواتر إليه.

٤-إذن الرسول للصحابة بالقراءة بلهجات العرب وأساليبها ولغاتها أو بعض القبائل فأصبح الصحابة يتخيرون منها، ولذلك نرى ابن الجزري يقول في طيبته:

(١) منجد المقرئين ٥٢.

١٨-وأصل الاختلاف أنّ ربنا * أنزله بسبعة مهوّنا**

٥-اختلاف قراءة النبي ﷺ: فقد ورد أن النبي ﷺ لم يلتزم عند تعليمه القرآن للمسلمين لفظاً واحداً.

٦- قضية الاختيار: فبعض القراء يختار من جمع القراءات التي قرأها للتيسير والتسهيل، فيقال: هذا اختيار فلان[١].

وقد بيّن الإمام **مكي بن أبي طالب** (ت٤٣٧هـ)[٢]: العلّة التي من أجلها كثر الاختلاف بين القراء في الأصول والفروع فقال: "إنّ كلّ واحد من الأئمة قرأ على جماعة بقراءات مختلفة، فنقل ذلك على ما قرأ فكانوا في برهة من أعمارهم يُقرئون الناس بما قرأوا، فمن قرأ عليهم بأي حرف كان لم يردوه عنه، إذا كان ذلك مما قرأوا به على أئمتهم، ألا ترى أنّ نافعاً قال: قرأت على سبعين من التابعين، فما اتفق عليه اثنان أخذته وما شذ فيه واحد تركته"[٣].

(١) تسهيل علم القراءات الجامع لكل من طريقي الشاطبية والدرة والطيبة: لأيمن بقلة ٣٢١أ طبع الكتاب عام ١٤٣٠هـأوحقوقه محفوظة للمؤلف، تاريخ القراءات القرآنية د. عبد الهادي الفضلي ٨٩-١٠٥، طبعة دار القلم، لبنان.

(٢) مكي بن أبي طالب القيسي، القيرواني الأندلسي، القرطبي، إمام علامة محقق عارف، أستاذ القراء والمجودين، له نيف وثمانون مؤلفاً في مختلف الفنون، منها التبصرة في القراءات السبع، قرأ القراءات على أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون وابنه طاهر، وقراءة، قرأ عليه يحيى بن إبراهيم بن البياز، مات سنة سبع وثلاثين وأربعمائة. انظر: غاية النهاية ٢/ ٢٧٠-٢٧١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

(٣) الإبانة عن معاني القراءات ٤٧-٤٨، تحقيق د. محي الدين رمضان، دار الغوثاني، دمشق، ط١، ١٤٢٧ه،وانظر: بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات لأبي العباس المهدوي ١٤-١٥، تحقيق د. أحمد السلوم، دار ابن حزم، لبنان،ط١، ١٤٢٧هـ.

يريد -والله أعلم- مما خالف المصحف، فكان من قرأ عليه بما اتفق فيه اثنان من أئمته لم ينكر عليه ذلك.

وقد رُوي عنه أنه كان يقرئ الناس به، وورش أشهر الناس في المتحمِّلين إليه، اختلفا في أكثر من ثلاثة آلاف حرف، من قطع وهمز وتخفيف وإدغام وشبهه.

ولم يوافق أحد من الرواة عن نافع رواية ورش عنه، ولا نقلها أحد عن نافع غير ورش، وإنما ذلك لأن ورشاً قرأ عليه بما تعلّم في بلده، فوافق ذلك رواية قرأها نافع عن بعض أئمته، فتركه على ذلك، وكذلك ما قرأ عليه قالون غيره.

وكذلك الجواب عن اختلاف الرواة عن جميع القراء.

وقد روي عن غير نافع أنه كان لا يرد على أحد ممن يقرأ عليه إذا وافق ما قرأ به على بعض أئمته، فإن قيل له: أقرئنا بما اخترته من روايتك، أقرأ بذلك[1].

المطلب الثاني: فوائد اختلاف القراءات:

وإن من **أهمّ** فوائد تعدّد القراءات: هو التيسير والتخفيف على الأمة المحمدية.

قال **المحقق ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)**: "وأمّا سبب وروده على سبعة أحرف فللتخفيف على هذه الأمة وإرادة اليسر بها والتهوين عليها؛ شرفاً لها وتوسعة ورحمة وخصوصية لفضلها وإجابة لقصد نبيها أفضل الخلق وحبيب الحق حيث أتاه جبريل فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ

(١) الإبانة عن معاني القراءات ٤٧-٤٨، تحقيق: د. محي الدين رمضان، دار الغوثاني، دمشق، ط١، ١٤٢٧ه، وانظر: بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات لأبي العباس المهدوي ١٤-١٥، تحقيق: د. أحمد السلوم، دار ابن حزم، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ.

أمتك القرآن على حرف، فقال ﷺ: أسأل الله معافاته ومعونته فإن أمتي لا تطيق ذلك -ولم يزل يردد المسألة حتى بلغ سبعة أحرف- ثم قال: وكما ثبت أن القرآن نزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف وأن الكتاب قبله كان ينزل من باب واحد على حرف واحد وذلك أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كانوا يبعثون إلى قومهم الخاصين، والنبي ﷺ بعث إلى جميع الخلق أحمرهم وأسودهم عربيهم وعجميهم، وكان العرب الذي نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة وألسنتهم شتى، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغة إلى غيرها أو من حرف إلى آخر بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولو بالتعليم والعلاج لا سيما الشيخ والمرأة ومن لم يقرأ كتاباً كما أشار إليه صلى الله عليه وسلم فلو كلفوا العدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا يستطاع وما عسى أن يتكلف المتكلف وتأبى الطباع"[(١)].

وقال **الإمام الزرقاني** في مناهل العرفان: "إن الحكمة في نزول القرآن على الأحرف السبعة هي التيسير على الأمة الإسلامية كلهاً خصوصاً الأمة العربية التي شوفهت بالقرآن؛ فإنها كانت قبائل كثيرة وكان بينها اختلاف في اللهجات ونبرات الأصوات وطريقة الأداء وشهرة بعض الألفاظ في بعض المدلولات على رغم أنها كانت تجمعها العروبة ويوحد بينها اللسان العربي العام، فلو أخذت كلها بقراءة القرآن على حرف واحد لشقّ ذلك عليها كما يشقّ على القاهري منا أن يتكلّم بلهجة الأسيوطي مثلاً وإن جمع بيننا اللسان المصري العام وألفت بيننا الوطنية المصرية في القطر الواحد، وهذا الشاهد بحدّه ماثلاً بوضوح بين الأحاديث السالفة في قولهﷺ:

(١) انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١/ ٢٢ دار الكتب العلمية لبنان.

في كل مرة من مرات الاستزادة فرددت إليه أن هوّن على أمتي، وقوله: أسأل الله معافاته ومغفرته وأن أمتي لا تطيق ذلك ومن أنه ﷺ لقي جبريل فقال: يا جبريل إني أرسلت إلى أمة أمية فيهم الرجل والمرأة والغلام والجارية والشيخ الفاني الذي لم يقرأ كتاباً قط..."[1].

وما ذكرناه هو أهمّ فوائد الاختلاف، وإلاّ فلاختلاف القراءات فوائد كثيرة يرجع إليها في المطوّلات[2]، ونذكر هنا منها على سبيل الاختصار:

- جمع الأمة الإسلامية الجديدة على لسان واحد يوحد بينها وهو: لسان قريش الذي نزل به القرآن الكريم والذي انتظم كثيراً من مختارات ألسنة القبائل العربية التي كانت تختلف إلى مكة في موسم الحج وأسواق العرب المشهورة.

فكان القرشيون يستملحون ما شاؤوا ويصطفون ما راق لهم من ألفاظ الوفود العربية القادمة إليهم من كل صوب وحدب ثم يصقلونه ويهذبونه ويدخلونه في دائرة لغتهم المرنة التي أذعن جميع العرب لها بالزعامة وعقدوا لها راية الإمامة.

وعلى هذه السياسة الرشيدة نزل القرآن على سبعة أحرف يصطفي ما شاء من لغات القبائل العربية على نمط سياسة القرشيين بل أوفق، ومن هنا صح أن يقال إنه نزل بلغة قريش لأن لغات العرب جمعاء تمثلت في لسان القرشيين بهذا المعنى وكانت هذه حكمة إلاهية سامية فإن وحدة اللسان العام من أهم العوامل في وحدة الأمة خصوصا أول عهد بالتوثب والنهوض.

(١)مناهل العرفان ١ للزرقاني / ١٠٣، دار الفكر - لبنان - ١٤١٦هـ، الطبعة الأولى.

(٢) راجع على سبيل المثال: النشر في القراءات العشر لابن الجزري١/ ٥٢-٥٣، ومناهل العرفان ١/ ١٠٣ وما بعدها.

-ومنها بيان حكم من الأحكام كقوله سبحانه: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾[النساء: ١٢].

وقرأ سعد بن أبي وقاص "وله أخ أو أخت من أم" بزيادة لفظ "من أم"، فتبين بها أن المراد بالإخوة في هذا الحكم الإخوة للأم دون الأشقاء ومن كانوا لأب، وهذا أمر مجمع عليه

-ومنها الجمع بين حكمين مختلفين بمجموع القراءتين، كقوله تعالى:﴿فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾[البقرة: ٢٢٢] قرىء بالتخفيف والتشديد في حرف الطاء من كلمة "يطهرن"، ولا ريب أن صيغة التشديد تفيد وجوب المبالغة في طهر النساء من الحيض؛ لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى أما قراءة التخفيف فلا تفيد هذه المبالغة.

ومجموع القراءتين يحكم بأمرين، **أحدهما**: أن الحائض لا يقربها زوجها حتى يحصل أصل الطهر وذلك بانقطاع الحيض، **وثانيهما**: أنها لا يقربها زوجها أيضاً إلا إن بالغت في الطهر وذلك بالاغتسال فلا بد من الطهرين كليهما في جواز قربان النساء.

-ومنها الدلالة على حكمين شرعيين ولكن في حالين مختلفين كقوله تعالى في بيان الوضوء: ﴿فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾[المائدة: ٦] قرىء بنصب لفظ "أرجلكم" وبجرها، فالنصب يفيد طلب غسلها؛ لأن العطف حينئذ يكون على لفظ "وجوهكم" المنصوب وهو مغسول، والجر يفيد طلب مسحها؛ لأن العطف حينئذ يكون على لفظ "رؤوسكم" المجرور وهو ممسوح، وقد بين الرسول ﷺ أن المسح يكون للابس الخف، وأن الغسل يجب على من لم يلبس الخف.

-ومنها دفع توهم ما ليس مرادا كقوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ ﴾[الجمعة: ٩]، وقرىء "فامضوا إلى ذكر الله"، فالقراءة الأولى يتوهم منها وجوب السرعة في المشي إلى صلاة الجمعة ولكن القراءة الثانية رفعت هذا التوهم؛ لأن المضي ليس من مدلوله السرعة.

-ومنها بيان لفظ مبهم على البعض، نحو قوله تعالى:﴿ وَتَكُونُ ٱلۡجِبَالُ كَٱلۡعِهۡنِ ٱلۡمَنفُوشِ ﴾[القارعة: ٥]، وقرىء "كالصوف المنفوش" فبينت القراءة الثانية أن العهن هو الصوف.

-ومنها تجلية عقيدة ضل فيها بعض الناس، نحو قوله تعالى -في وصف الجنة وأهلها ﴿ وَإِذَا رَأَيۡتَ ثَمَّ رَأَيۡتَ نَعِيمٗا وَمُلۡكٗا كَبِيرًا ﴾[الإنسان: ٢٠]، جاءت القراءة بضم الميم وسكون اللام في لفظ "ومُلْكا كبيرا"، وجاءت قراءة أخرى بفتح الميم وكسر اللام في هذا اللفظ نفسه فرفعت هذه القراءة الثانية نقاب الخفاء عن وجه الحق في عقيدة رؤية المؤمنين لله تعالى في الآخرة؛ لأنه سبحانه هو الملك وحده في تلك الدار،﴿ لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ ﴾[غافر: ١٦].

أضف إلى ذلك ما في تنوع القراءات من البراهين الساطعة والأدلة القاطعة على أن القرآن كلام الله وعلى صدق من جاء به وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن هذه الاختلافات في القراءة على كثرتها لا تؤدي إلى تناقض في المقروء وتضاد ولا إلى تهافت وتخاذل، بل القرآن كلّه على تنوع قراءاته يصدق بعضه بعضاً ويبين بعضه بعضاً.

المبحث الثالث

العلاقة العددية وسببها

المطلب الأول: العلّة في التعداد والتدوين

لَمَّا كثر القراء وكثر الرواة وأصبحت أعدادهم في المصر الواحد لا تكاد تُحصر، حرِص العلماء على ضبط القراءات من خلال معرفة الإمام المضبوط المتقن للقراءة ويدونون قراءته تدويناً تاماً.

وقد كان المجتمع الإسلامي في حاجة إلى تهذيب هذه القراءات الكثيرة وتدوينها، والاقتصار على ما يسهل حفظه منها مما يحتاجه أهل الأمصار، فعمِد كثير من المصنفين إلى الاقتصار على بعض القراءات دون بعض.

وكان أول من عُرف عنه تدوين ذلك **أبو عبيد القاسم بن سلام** (ت ٢٢٤هـ)[1] وهو من علماء القراءة، فدوّن كتاباً في القراءة لم يصل إلينا، لكنه ذكر خمسة وعشرين قارئاً من قراء الأمصار الذين اتفقت الأمة على تلقّي قراءتهم بالقبول، وعرفوا بهذا الشأن وتناقل الناس عنهم القراءة، وقرأ عنهم أمم بعد أمم فكان أوّل من عرف أنه ضبط هذه القراءات وأثبتها هو أبو عبيد القاسم بن سلّام ثم تتابع الناس بعده على ضبط هذه القراءات.

---

(١) القاسم بن سلام، اشتهر بكنيته أبي عبيد، ولد بمدينة هراة سنة سبع وخمسين ومائة وقيل غير ذلك، أخذ القراءة على يحيى بن المبارك اليزيدي، وأخذ عنه ثابت بن أبي ثابت وجماعة، له مصنفات كثيرة منها: غريب الحديث، توفي سنة أربع وعشرين ومائتين وقيل غير ذلك. انظر: انظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: لمحمد الذهبي :١/ ١٧٠، مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤٠٤، الطبعة الأولى، تحقيق: بشار عواد معروف وآخرون.

ثم جاء **أحمد بن جبير الأنطاكي**(٢٥٨هـ)[١] وجمع كتاباً ذكر فيه خمس قراءات، اختار من كل مصر قارئاً واحداً، ثم ألّف **القاضي إسماعيل بن إسحاق**[٢] -صاحب قالون- (ت ٢٨٢هـ) كتاباً جمع فيه قراءة عشرين قارئاً, ثم جاء من بعده علماء آخرون, حتى جاء **ابن جرير الطبري** (٣١٠هـ)[٣] فألّف كتابه في القراءات وذكر فيه أكثر من عشرين قارئاً، ثم ألّف **أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر الداجوني** (ت٣٢٤هـ)[٤] كتاباً في القراءات وأدخل معهم أبا جعفر أحد العشرة.

إلى أن جاء **ابن مجاهد أبو بكر أحمد بن موسى** (ت ٣٢٤)[٥] فألّف كتاباً اقتصر فيه على قراءات "السبعة" فقط، جمع فيه قراءات سبعة من مشهوري أئمة الحرمين والعِراقين والشام، وهم نافع وعبد الله بن كثير وأبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن عامر وعاصم وحمزة وعلي الكسائي[٦].

(١) أحمد بن جبير بن محمد بن جبير، ويكني بأبي جعفر،كان من كبار القراء، توفي سنة ٢٥٨هـ، والأمصار الخمسة: مكة والمدينة والبصرة والكوفة والشام. انظر: معرفة القراء للذهبي ١/ ٢٠٧ .

(٢) إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل،القاضي البغدادي، توفي سنة ٢٨٢هـ. انظر: غاية النهاية ١/ ١٤٧ .

(٣) محمد بن جرير الطبري،صاحب المؤلفات والتفسير، توفي سنة ٣١٠هـ. انظر: معرفة القراء ١/ ٢٦٤.

(٤) أبو بكر الداجوني محمد بن أحمد بن عمر الرملي، قرأ على الأخفش والصوري والرازي، توفي سنة ٣٢٤هـ. انظر: معرفة القراء للذهبي ١/ ٢٦٨ .

(٥) هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهدٌ شيخ العصر أبو بكر البغدادي المقرىء،مصنف كتاب القراءات السبعة، ولد سنة خمس وأربعين ومائتين،وتوفي في شعبان سنة أربع وعشرين وثلاث مئة. انظر: معرفة القراء للذهبي ١ / ٢٦٩ – ٢٧١ .

(٦) انظر: تاريخ القراءات القرآنية د. عبد الهادي الفضلي٢٩-٣٢.

قال السيوطي: "أوّل من صنّف في القراءات أبو عبيد القاسم بن سلام، ثم أحمد بن جبير الكوفي، ثم إسماعيل بن إسحاق المالكي صاحب قالون، ثم أبو جعفر بن جرير الطبري، ثم أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر الداجوني، ثم أبو بكر بن مجاهد، ثم قام الناس في عصره وبعده بالتأليف في أنواعها جامعاً، ومفرداً، وموجزاً، ومسهباً، وأئمة القراء لا تحصى، وقد صنف طبقاتهم حافظ الإسلام أبو عبد الله الذهبي، ثم حافظ القراء أبو الخير بن الجزري، وقال الإمام ابن الجزري في كتابه "النشر في القراءات العشر": أوّل إمام معتبر جمع القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلّام، وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئاً مع هؤلاء السبعة. ثم قال: وكان في أثره أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، أوّل من اقتصر على قراءات هؤلاء السبعة فقط..."[1].

وهكذا **نلاحظ** أنّ اختيار هؤلاء القرّاء السبعة وتمييزهم عن غيرهم، كان مصدره **ابن مجاهد** في القرن الرابع الهجري، ولم يميّزهم الذين سبقوه في تدوين القراءات والقرّاء.

المطلب الثاني: أسباب تسبيع ابن مجاهد واختياره للسبعة:

يمكن أن نحصر الأسباب التي جعلت ابن مجاهد يعمد إلى التسبيع، ويخص هؤلاء السبعة في ثلاثة أسباب:

أولاً: أن عثمان رضي الله عنه كتب سبعة مصاحف وبعث بها إلى الأمصار، فجعل ابن مجاهد عدد القراء على عدد المصاحف، واختار من كل بلد وجَّه إليه عثمان بمصحف قارئاً، ولما أعياه

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/ ١٩٨-١٩٩.

أن يجد قارئاً من البحرين أو اليمن وهما من البلدان التي وجه إليها عثمان مصحفاً؛ استعاض عن ذلك بتعديد قراء الكوفة، حيث كانت فيهم كثرة في القراء، ووفرة في العلوم عامة.

قال أبو شامة(ت٦٦٥هـ)[1]: "وكان غرض ابن مجاهد أن يأتي بسبعة من القراء من الأمصار التي نفذت إليها المصاحف ولم يمكنه ذلك في البحرين واليمن لإعواز أئمة القراءة منها، فأخذ بدلهما من الكوفة لكثرة القراء بها".

ثانياً: أنه جعل عددهم على عدد الحروف التي نزل بها القرآن وهي سبعة، لا أنه يعتقد أنها هي المرادة بالأحرف السبعة كما ظنه بعض معاصريه، بل على سبيل التبرك فيه، وقد وُجد من نسب إلى ابن مجاهد أنه كان يعتقد في قراءة هؤلاء السبعة تأويل حديث الأحرف السبع.

قال **أبو طاهر بن أبي هاشم**-تلميذ أبي بكر بن مجاهد-: رام هذا الغافل مطعناً في شيخنا أبي بكر فلم يجده، فحمله ذلك على أن قوّله قولاً لم يقله هو ولا غيره ليجد مساغاً إلى ثلبه، فحكي عنه أنه اعتقد أن تفسير معنى قول النبي ﷺ: « أنزل القرآن على سبعة أحرف » هو قراءات القراء السبعة الذين ائتم أهل الأمصار بهم فقال على الرجل إفكاً، واحتقب عاراً، ولم يحظ من أكذوبته بطائل، وذلك أن أبا بكر كان أيقظ من أن يقلد مذهباً لم يقل به أحد قبله.

(١) عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم أبو القاسم المقدسي ثم الدمشقي، المعروف بأبي شامة، قرأ القراءات على السخاوي، وأخذ عنه القراءات أحمد ابن مؤمن اللبان، وصنف الكثير من أنواع العلوم، فشرح الشاطبية مطولاً ولم يكمله، ثم اختصره وهو الشرح المشهور بـ"إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع" وغير ذلك من الكتب، توفي رحمه الله سنة خمس وستين وستمائة. انظر: غاية النهاية ١/ ٣٣٠-٣٣١، الأعلام ٣/ ٢٩٩، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٠م.

ثالثاً: شهرة هؤلاء السبعة بين القراء، واتّفاق أهل الأمصار عليهم، وكثرة الرواة عنهم، حتى إن **أبا عبيد القاسم بن سلام** قال فيهم: "إنهم تجرّدوا في القراءة واشتدّت بها عنايتهم وكثر لها طلبهم، حتى صاروا بذلك أئمة يأخذها الناس عنهم، ويقتدون بهم فيها".

وقال ابن مجاهد: "فهؤلاء السبعة من أهل الحجاز والعراق والشام خلفوا في القراءة التابعين، وأجمع على قراءتهم العوام من أهل كلّ مصر من هذه الأمصار وغيرها من البلدان التي تقرب من هذه الأمصار، إلا أن يستحسن رجل لنفسه حرفاً شاذاً فيقرأ به من الحروف التي رويت عن بعض الأوائل منفردة، فذلك غير داخل في قراءة العوام، ولا ينبغي لذي لبّ أن يتجاوز ما مضت عليه الأئمة والسلف بوجه يراه جائزاً في العربية أو مما قرأ به قارئ غير مجمع عليه"[(١)].

وسنتحدث عن شهرة هؤلاء القرّاء فيما سيأتي.

ونجد أنّ اختيار ابن مجاهد لهؤلاء السبعة كان وِفق ضوابط وضعها وتمّ اختيارهم على ضوءها، وإننا إذا أمعنا النظر في السبعة التالين لسبعته وجدنا أوّلهم الإمام **أبا جعفر** المدني أستاذ الإمام **نافع** المدني، وكأنّ ابن مجاهد اكتفى بالتلميذ عن الأستاذ؛ لأن قراءته وإن كانت مأخوذة من قراءة شيخه لكنها أكثر شيوعاً على ألسنة الناس من القراء وغيرهم في المدينة وما حولها.

(١) انظر: الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها د.حسن ضياء الدين عتر ٣٤٨-٣٤٩،دار البشائر الإسلامية، لبنان، ط١، ١٤٠٩هـ،ومقال: القراء السبعة وأسباب اقتصار المؤلفين عليهم، د. أحمد فارس السلوم، مجلة الجندي المسلم، رقم العدد ١٣٨.

وكذلك اكتفى بقراءة الإمام **أبي عمرو البصري** عن قراءة تلميذيه **يعقوب الحضرمي ويحيى اليزيدي** لعلوّ مكانة شيخهما في القراءات واللغة وقبوله لدى الناس.

ولعله ترك قراءة الإمام **خلف البزّار** الكوفي؛ لأن قراءته لا تخرج عن قراءات **الكوفيين** في حرف ما.

وأيضاً لعله ترك قراءة **الأعمش**-شيخ الإمام حمزة- للسبب نفسه، ولِما في قراءته من شذوذ[1].

وقد ذكر ابن مجاهد بنفسه في حديثه عن **ابن كثير المكي** أن أهل مكة لم يجمعوا على قراءة **ابن محيصن**-وهو مكي أيضاً- كما أجمعوا على قراءة ابن كثير، بل إن أصحاب ابن محيصن لم يتبعوه في اختياره[2].

المطلب الثالث: موقف القرّاء من تسبيع ابن مجاهد:

لم يعرف القراء قبل ابن مجاهد التسبيع، ولا كان مؤلفوهم يخصونهم بالذكر، ولما سبّع ابن مجاهد أخذوا عليه في هذا التسبيع أموراً:

أولاً: إنَّ الاقتصار على سبعة يوهم أن ذلك هو المراد من حديث الأحرف، وإن لم يكن هو مراد ابن مجاهد، وقد وجد من قال بذلك، ونبّه العلماء على خطئه.

(١) انظر: صفحات في علوم القراءات: د. عبد القيوم السندي ٤٦-٤٧، المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة، ط٢ ١٤٢٦هـ.

(٢) انظر: السبعة لابن مجاهد ٦٥، تحقيق شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف.

ثانياً: اتّهم ابن مجاهد بقلة الاطلاع وعدم المعرفة الواسعة بالرواة عن الأئمة القراء، وأنه قدم ما حقه التأخير، واكتفى براويين عن كل إمام مع أن بعضهم قد يوجد له من الرواة الثقات أضعاف ذلك.

ثالثاً: فكما انتقد ابن مجاهد في مسألة تخير الرواة عن الأئمة فقد انتقد في اختيار بعض السبعة.

قال أحمد بن عمار المهدوي(ت٤٣٠هـ)[(١)]: "لقد فعل مسبّع هذه السبعة ما لا ينبغي له، وأشكل الأمر على العامة بإبهامه كلّ من قلّ نظره أن هذه القراءات هي المذكورة في الخبر، وليته إذ اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل هذه الشبهة"[(٢)].

قال ابن الجزري: "ولذلك كرِه كثير من الأئمة المتقدمين اقتصار ابن مجاهد على سبعة من القراء، وخطؤه في ذلك، وقالوا: ألا اقتصر على ما دون هذا العدد، أو زاده، أو بيّن مراده؛ ليخلص من لا يعلم من هذه الشبهة"[(٣)].

(١) أحمد بن عمار أبي العباس المهدوي نسبة إلى مدينة "المهدية" أستاذ مشهور، قرأ على محمد بن سفيان وعلى جده لأمه مهدي بن إبراهيم، ألف التواليف منها الهداية في القراءات السبع، قرأ عليه غانم بن الوليد وآخرون، توفي بعد الثلاثين وأربعمائة. انظر: غاية النهاية ١/ ٨٦.

(٢) انظر: بيان السبب الموجب لاختلف القراءات للمهدوي٥٤، والنشر ١/ ٣٩، والتبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان لطاهر الجزائري ٨١ مطبعة المنار بمصر،ط١، ١٣٣٤هـ.

(٣) انظر: النشر ١/ ٣٦.

قال الجعبري(ت٧٣٢هـ)[1] في قصيدته المسماة " نهج الدماثة ":

وأغـفل ذوا التسبـيع مُبْهَم قصده *** فزلَّ بـه الجتمُّ الغفـير فجُهِّلا

وناقضه فيه ولو صح لاقتـدى *** وكم حاذق قال المسـبع أخْطَلا

وقال ابن الجزري: "لقد صدق الجعبري رحمه الله فإنّ هذه الشبهة قد استحكمت عند كثير من العوام حتى لو سمع أحد قراءة لغير هؤلاء السبعة أو من غير هذين الراويين لسمّاها شاذة، ولعلها تكون مثلها أو أقوى".

إلا أنه عاد فاعتذر عن ابن مجاهد بقوله: "والحق أنه لا ينبغي هذا القول، وابن مجاهد اجتهد في جمعه فذكر ما وصله على قدر روايته، فإنه رحمه الله لم تكن له رحلة واسعة كغيره ممن كان في عصره"[2].

والحقّ أنه كان لهؤلاء السبعة مزية على غيرهم، ولم يكن ابن مجاهد أول من أعلن ذلك وأذاعه، فإننا نجد في كتب السابقين لأبي بكر بن مجاهد من المصنّفين في القراءات كأبي عبيد وابن جرير رحمهما الله، وهما من أوائل من صنف في جمع القراءات وذكرا في كتابيهما أكثر من

(١) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل بن أبي العباس برهان الدين، أبو إسحاق الجعبري، الربعي الخليلي الشافعي، ولد في حدود الأربعين وستمائة، قرأ على أبي الحسن علي الوجوهي،قرأ عليه أبو بكر بن أيدُغدي ابن الجندي، من تآليفه: كنز المعاني شرح حرز الأماني، توفي سنة اثنين وثلاثين وسبعمائة. انظر: غاية النهاية ١/ ٢٥-٢٦.

(٢) انظر: منجد المقرئين ٢١٤-٢١٥.

عشرين قراءة، نجد أن هؤلاء السبعة من صميم اختيارهم، مع آخرين سواهم، فالسبعة محل اتفاق عند أغلب المصنّفين في جمع القراءات، وإن وجد من أهملهم، لكنّه قليل[(١)].

قال **مكي بن أبي طالب** (ت٤٣٧هـ): "قد ذكر الناس من الأئمة في كتبهم أكثر من سبعين ممن هو أعلى رتبة وأجل قدراً من هؤلاء السبعة، على أنه قد ترك جماعة من العلماء في كتبهم في القراءات ذكر بعض هؤلاء السبعة، واطّرحهم، قد ترك أبو حاتم وغيره ذكر حمزة والكسائي وابن عامر، وزاد نحو عشرين من الأئمة فمن فوق هؤلاء السبعة، وكذلك زاد الطبري في كتاب القراءات له على هؤلاء السبعة نحو خمسة عشر رجلاً، وكذلك فعل أبو عبيد وإسماعيل القاضي"[(٢)].

المطلب الرابع: أدلة فساد توهم العوام

١-تؤدّي دعوى العامة إلى بطلان كلّ قراءة سوى السبع، في حين أن العلماء قد ذكروا في كتبهم أكثر من سبعين ممن هو أعلى رتبة وأجلّ قدراً من القراء السبعة، فكيف يمكن تجاهل قراءتهم، وهي موافقة خط المصحف، بل أصح مما قرأ به السبعة، ومن أجلّ ذلك ترك أبو حاتم وغيره من المصنفين ذِكر حمزة والكسائي وابن عامرٍ وزاد قرابة عشرين من الأئمة ممن فوق السبعة وفعل نحو ذلك الطبري وأبو عبيد القاسم بن سلام وإسماعيل القاضي.

(١) انظر: مقال القراء السبعة وأسباب اقتصار المؤلفين عليهم،د. أحمد فارس السلوم، مجلة الجندي المسلم، رقم العدد ١٣٨، والأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها د. حسن ضياء الدين عتر ٣٤٧-٣٤٩.

(٢) الإبانة لمكي ٢١-٢٢.

٢-إن كلّ واحد من هؤلاء السبعة قد روى عنه جماعة تتفاوت قراءتهم ، كما أن كل إمام من السبعة قد روى عن جماعة كثيرين، فلو أُخذ بعين الاعتبار تفاوت الروايات عن الأئمة السبعة لبلغت الأحرف السبعة -حسب ظن العوام- من العدد ما لا يحصى، ولتحولت عن كونها سبعة أحرف.

٣-كان سابع السبعة يعقوب الحضرمي فأثبت ابن مجاهد في مطلع القرن الرابع الهجري الكسائي موضعه، فكيف يصح أن يكون تحديد الأحرف عرضة للتغيير وِفق أراء البشر؟.

والكسائي إنما قرأ على حمزة، وقراءة حمزة أحد الحروف السبعة في اعتبار العامة، كما قرأ أبو عمرو على ابن كثير.

فكيف يتولد حرف من حرف ويعتبر الجميع من الأحرف السبعة!؟.

وقد عقَد أبو الفضل عبد الرحمن الرازي فصلاً ناقش فيه رأي العامة، مبيناً أنه لا دليل عليه من كتاب أو سنة، وأنه لم يتمسك به إلا جهلة الناس، وأنه أدّى بهم إلى إنكار قرآنية بعض القراءات الصحيحة، وهذا التعلق منهم بالقراء السبعة لا مبرر له، فهُم بشر كسائر البشر لم تخصهم الشريعة بشيء ما دون غيرهم من المسلمين، فليسوا ذوي سلطان شرعي في تحديد الأحرف السبعة ولا في اختيارها، بل هم في ذلك كسائر القراء[1].

(١) انظر: الأحرف السبعة لحسن عتر ٣٤٩-٣٥١.

المبحث الرابع

العلّة في اشتهار قراءة العشرة دون غيرهم

المطلب الأول: اشتهار القراء السبعة

إن إضافة هذه القراءات إلى أفراد معينين، هم القرّاء الذين قرأوا بها، ليس لأنهمهم الذين أنشئوها أو اجتهدوا في تأليفها، بل هم حلقة في سلسلة من الرجال الثقاتالذين رووا هذه الروايات ونقلوها عن أسلافهم، انتهاءً بالنبي ﷺ،الذي تلقّى هذه القراءات وحياً عن ربه – جلّ وعلا– وإنما نسبت القراءات إلى القرّاء؛لأنهم هم الذين اعتنوا بها وضبطوها ووضعوا لها القواعد والأصول.

وقد مرّ معنا في مبحث "العلاقة العددية وسببها" بداية فكرة التعداد والتدوين وحاجة القراءة إلى ذلك حتى تسبيع ابن مجاهداً وكان مما ذكرناه سبب اقتصار ابن مجاهد على هذا العدد واختياره لسبعته، ونذكر ها هنا العلة في اشتهار هؤلاء القرّاء، ويرجع ذلك في الجملة إلى الأسباب التالية[1]:

١–انقطاع الأئمة للإقراء،وكانوا شيوخاً للإقراء بأمصارهم.

٢–اشتهروا بين العامة والخاصة بنقل القراءات.

٣–اشتهارهم بالتُّقى والصلاح، وعدم أخذهم أجراً على قراءتهم.

٤–كون القراء السبعة من القرون الثلاثة، حيث عهود الفصاحة مازالت في زمنهم.

(١) مقدمة السبعة لابن مجاهد ١٨ وما بعدها،وتسهيل علم القراءات لأيمن بقلة ١٢٤–١٢٥،وتاريخ القراءات القرآنية د. عبد الهادي الفضلي ٣٤–٣٧.

٥-إن شيوخهم من التابعين معروفين، وسندهم قصير بينهم وبين الصحابي رجل واحد.

٦- إن قراءتهم مسندة لفظاً وسماعاً من أوّل القرآن إلى آخره.

٧-موافقة قراءتهم للرسم والعربية، وذلك وِفق الضوابط التي قرّرها ابن مجاهد.

٨-تلقّي الناس لقراءتهم بالقبول.

٩- إنّ اختيارهم كان من الأمصار المشهورة بالقراءة والإقراء، والتي بعث إليها عثمان مصحفاً.

١٠-أنهم لا يقرؤون إلا بما استفاض أو اشتهر بهذا المصر.

١١- اشتهار بعض القراءات في الأمصار بسبب شهرة المذاهب الفقهية، كما اشتهرت قراءة نافع المدني في بلاد المغرب العربي تبعاً لاشتهار المذهب المالكي هناك، وقد قال مالك عن قراءة نافع: قراءة أهل المدينة سنة، قيل له: قراءة نافع؟ قال "نعم"، وحينما سئل عن حكم الجهر بالبسملة أثناء الصلاة قال: "سلوا نافعاً فكلّ علم يسأل عنه أهله، ونافع إمام الناس في القراءة".

ويعلّل **مكي بن أبي طالب** سبب اشتهار القراء السبعة بقوله: "فإن سأل سائل فقال: ما العلة التي من أجلها اشتهر هؤلاء السبعة بالقراءة دون من هو فوقهم، فنسبت إليهم السبعة الأحرف مجازاً، وصاروا في وقتنا أشهر من غيرهم ممن هو أعلى درجة منهم وأجلّ قدرا؟.

فالجواب: إنَّ الرواة عن الأئمة من القراء كانوا في العصر الثاني والثالث كثيراً في العدد، كثيراً في الاختلاف، فأراد الناس في العصر الرابع أن يقتصروا من القراءات التي توافق المصحف على ما يسهل حفظه، وتنضبط القراءة به، فنظروا إلى إمام مشهور بالثقة والأمانة في النقل

وحسن الدين، وكمال العلم، قد طال عمره واشتهر أمره بالثقة، وأجمع أهل مصره على عدالته فيما نقل، وثقته فيما قرأ وروى، وعلمه بما يقرأ، فلم تخرج قراءته عن خط مصحفهم المنسوب إليهم، فأفردوا من كل مصر وجه إليه عثمان مصحفاً إماماً هذه صفته، وقراءته على مصحف ذلك المصر، فكان أبو عمرو من أهل البصرة، وحمزة وعاصم من أهل الكوفة وسوادها، والكسائي من أهل العراق، وابن كثير من مكة، وابن عامر من أهل الشام، ونافع من أهل المدينة، كلهم ممن اشتهرت أمانته، وطال عمره في الإقراء، وارتحال الناس إليه من البلدان"[1].

ويقول **الإمام الدمياطي** (ت١١١٧هـ)[2]: "ليعلم أنّ السبب الداعي إلى أخذ القراءة عن القراء المشهورين دون غيرهم؛ أنه لما كثر الاختلاف فيما يحتمله رسم المصاحف العثمانية التي وجّه بها عثمان رضي الله عنه إلى الأمصار والشام واليمن والبصرة والكوفة ومكة والبحرين وحبس بالمدينة واحداً وأمسك لنفسه واحد الذي يقال له الإمام، فصار أهل البدع والأهواء يقرؤون بما لا يحل تلاوته وفاقاً لبدعتهم؛ أجمع رأي المسلمين أن يتّفقوا على قراءات أئمة ثقات تجرّدوا للاعتناء بشأن القرآن العظيم، فاختاروا من كل مصر وجه إليه مصحفاً أئمة مشهورين

(١) الإبانة ٤٩.

(٢) أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي الشهير بالبنا، من شيوخه علي الشبراملسي، ومن تلاميذه أحمد الإسقاطي، من مؤلفاته إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، توفي بالمدينة المنورة ١١١٧هـ. انظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر لأبي الفضل المرادي ٤/ ١٢٤، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

بالثقة والأمانة في النقل، وحسن الدراية وكمال العلم أفنوا عمرهم في القراءة والإقراء، واشتهر أمرهم وأجمع أهل مصرهم على عدالتهم، ولم تخرج قراءتهم عن خطّ مصحفهم"[1].

المطلب الثاني: شهرة القراء الثلاثة

عندما درس ابن الجزري القراءات، رأى أنه ما من مبرر لرفض قراءة هؤلاء القراء الثلاثة الذين دونت قراءتهم ووصلت ابن الجزري، ولقد كانت قراءة القراء الثلاث وغيرهم معروفة، وقد أُلِّف فيها كما مر معنا في المبحث السابق، لكنها اشتهرت في عصر ابن الجزري.

ومما ساعد على اشتهار القراءات الثلاث في عصر ابن الجزري:

١-تأليفه لمنظومة الدرة المضية" في القراءات الثلاث، والتي جاءت على نسق ونظم وروي الشاطبية، قال في مقدمة كتابه "تحبير التيسير": "رأيت أن أتحفظ حفاظ الشاطبية بتعريف قراءات العشرة، وأجعلها في متن الحرز منظومة مختصرة، فجاءت في أسلوبٍ من اللطف عجيب، ونوع من الإعجاز والإيجاز غريب"[2].

٢-تلقّي الناس هذه القصيدة بالقبول، ووضع عليها العلماء الشُّروح المتنوِّعة، والمختصرات المحرَّرة.

٣-الإقراء بما حوت هذه القصيدة، حتى إنها أصبحت أحد مصادر القراءات الرئيسة

(١) انظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر لشهاب الدين الدمياطي١/ ٧- ٨، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٩هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: أنس مهرة.

(٢) انظر: تحبير التيسير في القراءات العشر لابن الجزري ٩٣، تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، الأردن الطبعة الأولى،١٤٢١هـ.

المقروء بها اليوم.

لذلك أراد ابن الجزري بإضافته القراءات الثلاث إلى:

*عدم توهم أن القراءات محصورة فيما ذكر في الشاطبية والتيسير.

*عدم ظن أن الأحرف السبعة هي القراءات السبع أو أن القراءات القرآنية سبع لا غير.

*أدت زيادته القراء الثلاثة إلى إيضاح سبب اختيار القراء السبعة وإلى فهم الشروط التي يجب أن تتوفر في القارئ وكأنه هدف إلى هذا.

*أدّت زيادته إلى فهم سبب عدم قبول بعض القراءات التي دونت في كتب القراءات مع أنها تحقق الشروط الثلاثة المعروفة.

*أدّت إلى إيضاح مدى وجود الخيارات في القراءة التي كان يقرئ بها وانتشرت في الصدر الأول وهذا يساهم في فهم القراءات وما هيّتها[1].

وقال **ابن الجزري** رحمه الله: "نَقلتُ من خط الإمام أبي حيّان الأندلسي يرحمه الله – : "قد ثبت لنا بالنقل الصحيح أن **أبا جعفر** هو شيخُ نافع، وأن نافعاً قرأ عليه، وكان أبو جعفر من سادات التابعين وكان في مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث كان العلماء متوافرين، وقد أخذ القراءة عن الصحابة: عبد الله بن عباس وغيره، فلم يكن من هو بهذه المثابة ليقرأ كتاب الله بشيءٍ محرّم عليه، فكيف وقد تلقّف ذلك في مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن صحابته غضّاً رطباً قبل أنتطول الأسانيد، وقبل أن تدخل فيها النَّقلةُ غير الضابطين؟!

(١) انظر: تسهيل علم القراءات لأيمن بقلة ١٢٥.

وأمّا **يعقوب**–يرحمه الله –فقد كان إماما لجامع بالبصرة يؤُمُّا لناس، والبصرة إذ ذاك ملأى من أهل العلم، ولم يُنكِر أحدٌ عليه شيئاً من قراءته، ويعقوب تلميذ سلام الطويل، وسلام تلميذ أبي عمرو البصري وعاصم؛ فيعقوب من جهة أبي عمرو كأنه مثل الدوري الذي روى عن اليزيدي عن أبي عمرو، وهو من جهة عاصم كأنه مثل العليمي أو يحيى اللَّذين رَوَيا عن شعبة عن عاصم.

وأما **خلف** فقراءته لا تخرج عن قراءة أحد من السبعة، بل ولا عن قراءات الكوفيين في حرف، فكيف يقول أحدٌ بعدم تواتر قراءات هؤلاء الثلاثة معا دِّعائه تواتر قراءات السبعة"؟ ويواصل ابن الجزري قوله: "فمِن أجل ذلك قلتُ: والصحيح أن ما وراء العشرة فهو شاذ، فما يقابل الصحيح إلا فاسد..."[1].

ومن المعلُوم أن القراءات الثلاث متواترة كالسبع، فلقد قرّر الإمام ابن الجزري في "منجده" في غير ما موضع وأثبت تواترها، وردّ على من أنكر ذلك أو قدح فيه، واستفتى فيها علماء عصره فأفتوه في حكم تواترها و**مما قاله** ابن الجزري في ذلك ما يلي:

"فثبت وتحقّق أن القراءات الثلاث المتواترة تلقّاها جماعة عن جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب، وإذا كان كذلك فليس تواترها ولا تواتر السبع مقتصراً عند أهلها فقط، بل هي

(١) انظر: النشر ١/ ٤١أ ٤٥.

متواترة عند كلّ مسلم سواءً أقرأ القرآن، أم لم يُقرئه؛ لأن ذلك معلوم من الدين بالضرورة؛ لأنها أبعاض القرآن"[1].

واستفتى ابن الجزري كذلك شيخه عبد الوهاب السبكي[2] (ت٧٧١هـ) عن تواتر القراءات العشر،فأجابه بقوله: "القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي[3]، والثلاث التي هي قراءة أبي جعفر، وقراءة يعقوب، وقراءة خلف، متواترة معلومة من الدين بالضرورة، وكل حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله ﷺ لا يُكابر في شيء من ذلك إلا جاهل"[4].

وأنشد في منظومته "الهداية المهدية في تتمة العشرة":

وبعدُ فإنِّي نَاظِمٌ أحْـرُفَ الثـــــلا ثـةِ الغُرِّ نظـــماً موجـزاً ومُفـصَّلا

(١) منجد المقرئين لابن الجزري ١٦٣.

(٢) عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي الأنصاري السبكي، نسبة إلى سبك، من أعمال المنوفية بمصر، ولد سنة(٧٢٧هـ)، مؤرخ قاضٍ، باحث، انتهت إليه رئاسة القضاء والمناصب بالشام، توفي سنة (٧٧١هـ). انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للعسقلاني ٣/ ٢٣٣،مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الثانية،١٣٩٢هـ ، الأعلام للزركلي ٤/ ١٨٤.

(٣) القاسم بن فِيرُّه بن خلف بن أحمد الشاطبي الأندلسي الرعيني، ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، من شيوخه: أبو محمد عاشر، ومن تلاميذه: أبو الحسن السخاوي، من مؤلفاته: حرز الأماني ووجه التهاني، توفي سنة تسعين وخمسمائة. انظر: غاية النهاية ٢/ ٢٠-٢١.

(٤) انظر: منجد المقرئين ١٧٤- ١٧٥.

لِمَن أَتقَنَ السَّبعَ القِـراءَاتِ وهْو يطْـ ... لُبُ العَشْـر والطُّـرقَ العَوَالي مُكَملا
فكَم مِن إمـامٍ قَالَ فِيهَا تَوَاتَـــرتْ ... ومَالَ عَليـْهَا أَجْـمَعُ النـاسِ مُجْتَـــلا
وذَا الحَـقُّ وهْوَ الاعْتِـقَادُ بِلا رَيـبٍ ... فَشَا وبِهَا فِي الفَرْضِ والنَّفْلِ مُسْجَلا[1]

ولقد أجمع أئمة القراءات على أن القراءات العشر المشتملة على قراءات الأئمة الثلاث هي التي جمعت الأركان الثلاثة لقبول القراءة.

المطلب الثالث: الكتب المؤلفة في عدد معيَّن من القراءات[2]:

بعد تسبيع ابن مجاهد القراءات السبع توالت التواليف في القراءات السبع، ثم جاءت مرحلة تفريد القراءات وتسديسها وتثمينها وتعشيرها، ونذكر هنا المؤلفات العددية بعد عصر ابن مجاهد وحتى عصر ابن الجزري، وهي كالتالي:

١- القراءات الثمانية: لمحمد بن أحمد الداجوني (ت٣٢٤هـ)، وزاد فيه على السبعة قراءة أبي جعفر.
٢- الحجة في القراءات السبع: لابن خالويه(ت٣٧٠هـ).
٣- الحجة في علل القراءات السبع: لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ).
٤- الغاية في القراءات العشر .

(١) انظر: منظومة الهداية المهدية ضمن كتاب مجموعة مهمة في التجويد والقراءات ٩٠،تحقيق جمال السيد رفاعي، مكتبة ابن تيمية،القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ

(٢) انظر: النشر ١/ ٣٤-٣٥،تاريخ القراءات القرآنية د. عبد الهادي الفضلي ٤٦.

٥- المبسوط في القراءات العشر: وكلاهما لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران (ت٣٨١هـ).

٦- التذكرة في القراءات الثمان: لأبي الحسن طاهر بن غلبون (ت٣٩٩هـ).

٧- التبصرة في القراءات السبع.

٨- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، وكلاهما لمكي بن أبي القيسي المتوفى ٤٣٧هـ.

٩- الروضة في القراءات الإحدى عشر: للحسن بن محمد البغدادي (ت٤٣٨هـ).

١٠- جامع البيان في القراءات السبع.

١١- التيسير في القراءات السبع: كلاهما لأبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـ).

١٢- العنوان في القراءات السبع: لأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأندلسي (ت ٤٥٥هـ).

١٣- الكامل في القراءات الخمسين: ليوسف بن علي الهذلي (ت٤٦٥هـ).

١٤- التلخيص في القراءات الثمان: لأبي معشر الطبري (ت٤٧٨هـ).

١٥- تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع: لأبي علي الحسن بن خلف ابن بليمة (ت٥١٤هـ).

١٦- إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر: لأبي العز القلانسي (ت ٥٢١هـ).

١٧- الكفاية في القراءات الست: لهبة الله بن أحمد الحريري (ت٥٣١هـ).

١٨- الإقناع في القراءات السبع: لأبي جعفر أحمد بن علي بن الباذش (ت٥٤٠هـ).

١٩- غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار: لأبي العلاء الحسن الهمذاني العطار (ت٥٦٩هـ).

٢٠- منظومة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع: لأبي محمد القاسم الشاطبي (ت٥٩٠هـ)، نظم ما في التيسير، وعليها شروحات كثيرة منها المطبوع ومنها المخطوط .

٢١- الكنز في القراءات العشر: لعبد الله بن عبد المؤمن الواسطي (ت٧٤٠هـ).

٢٢- البستان في القراءات الثلاث عشرة لابن الجندي (ت٧٦٩هـ).

٢٣- تحبير التيسير.

٢٤- منظومة الدرة المضية في قراءات الثلاث المرضية.

٢٥- النشر في القراءات العشر.

٢٦- منظومة طيبة النشر في القراءات العشر.

٢٧- تقريب النشر في القراءات العشر: جميعهم لابن الجزري (ت٨٣٣هـ).

وقد امتدّت هذه الفترة حتى القرن الثاني عشر الهجري، حيث ألف البنا الدمياطي (ت١١١٧هـ) كتابه "إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر".

والملاحَظ هنا أن هذه المؤلفات لم تؤثر على القراءات العشر، وبقيت السبع هي المشهورة والمعروفة وعليها مدار البحث والدراسة.

المبحث الخامس

الآراء في علاقة القراءات بالأحرف السبعة

الرأي الأول: رأي المتكلمون ومن نحى نحوهم:

ذهبوا إلى أن القراءات الثابتة سواء في ذلك العشر وغيرها هي بمجموعها مجموع الأحرف السبعة التي أنزل عليها القرآن، بل يرى بعضهم أن الأحرف السبعة مستمرة بالنقل المتواتر إلى اليوم.

واستدلوا له بأن الصحابة ومن بعدهم ما كانوا ليدعوا وحياً أنزله الله على نبيه ﷺ وأنهم لو فعلوا لكانوا عصاة مخطئين، كيف وهم معصومون من الإجماع على ذلك!؟.

وقد يجاب عنه:

أولاً: بأن عثمان أراد وضع حد للاختلاف في القرآن بكتابة مصحفه، فمن المحتمل أن يكون ذلك قد أدى إلى ترك بعض ما يقرأ به في الأحرف السبعة مما لم يمكن أن يحتمل خط المصحف القراءة به.

ثانياً: أنهم لم يؤمروا باستيعاب جميع الأحرف في تلاوتهم، فاختاروا فيما خيروا فيه ما يؤدي إلى جمع الشمل ورأب الصدع والقضاء على الفتنة[1].

الرأي الثاني: رأي الإمام الطبري (ت٣١٠هـ):

(١) انظر: الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها د. حسن عتر ٣٥٤-٣٥٥.

إن القراءات السبع والثلاث المكملة للعشر وقراءة الأعمش وغيرها من القراءات الثابتة، كلها ليست إلا حرفاً واحداً من الأحرف السبعة التي أنزل عليها القرآن، وهو الحرف الذي كتب عليه عثمان مصحفه ووزعه على الأقطار الإسلامية.

وقد بيّن الطبري أن عثمان رضي الله عنه حسم الخلاف في قراءة القرآن بكتابة مصحفه والاقتصار فيه على حرف واحد، وأمر بإتلاف ما سواه من المصاحف، فلا قراءة للمسلمين اليوم إلا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامهم، دون ما عداه من الأحرف الستة الباقية[1].

ويجاب عن هذا الرأي:

بأنه منسجم مع تأويل الأحرف السبعة على أنها سبع لغات في كلمة واحدة باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، نحو: هلمّ وتعال، ونجد في هذا حملاً لمعنى الأحرف على الألفاظ المترادفة من لغات سبع وأن ذلك غير صحيح، وقد عدل الطّبري نفسه عن هذا الرأي في كتاب "القراءات" إذ ذكر فيه ما ينقض مذهبه، فقال: "كلّ ما صح عندنا من القراءات أنه علمه رسول الله ﷺ لأمته من الأحرف السبعة التي أذن الله له، ولهم أن يقرأوا بها القرآن، فليس لنا أن نخطئ من قرأ إذا كان ذلك به موافقاً لخط المصحف"[2].

الرأي الثالث: رأي الإمام أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي (ت٤٣٠هـ):

(١) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري ١/ ٢٨، دار الفكر -بيروت- ١٤٠٥.

(٢) انظر: الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها د. حسن عتر ٣٥٤.

ذهب الإمام المهدوي إلى أن هذه القراءات بعض الأحرف السبعة: "وأصحّ ما عليه الحذّاق من أهل النظر في معنى ذلك، أن ما نحن عليه في وقتنا هذا من هذه القراءات هو **بعض** الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن... فثبت بهذا أن القراءات التي نقرؤها هي بعض من الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن، واسُتعملت لموافقتها المصحف، الذي أجمعت عليه الأمة، وترك ما سواها من الحروف السبعة لمخالفتها لمرسوم خطّ المصحف؛ إذ ليس بواجب علينا القراءة بجميع الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن"[1].

الرأي الرابع: رأي مكّي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ):

ذهب الإمام مكّي إلى أن هذه القراءات جزء من الأحرف السبعة حيث قال: "إن هذه القراءات كلّها التي يقرأ بها الناس اليوم وصحت روايتها عن الأئمة إنّما هي **جزء** من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووافق اللفظ بها خط المصحف، مصحف عثمان، الذي أجمع الصحابة فمن بعدهم عليه، واطُّرح ما سواه مما يخالف خطه، فقرئ بذلك لموافقة الخط، لا يخرج شيء منها عن خط المصاحف التي نسخها عثمان ﷺوبعث بها إلى الأمصار، وجمع المسلمين عليها، ومنع من القراءة بما خالف خطّها".

وقال: "فالمصحف كُتب على حرف واحد، وخطّه محتمل لأكثر من حرف، إذ لم يكن منقوطاً ولا مضبوطاً، فذلك الاحتمال الذي احتمل الخط من الستة الباقية، إذ يخلو أن يكون ما اختلف

(١) انظر: منجد المقرئين لابن الجزري ١٨٢.

فيه من لفظ الحروف التي تخالف الخط إما هي مما أراد عثمان، أو مما لم يرده... فجاز لنا أن نقرأ بما صحت روايته مما يحتمله ذلك الخط..."[1].

وقال **موفق الدين** أحمد بن يوسف الكواشي في أول تفسيره التبصرة:

"وكل ما صحّ سنده واستقام وجهه في العربية ووافق لفظه خط المصحف الإمام فهو من السبعة المنصوص عليها ولو رواه سبعون ألفاً مجتمعين أو مفترقين".

وكذلك ذهب **أبو الفضل الرازي** إلى أنّ القراءة المستوفية للأركان الثلاثة من الأحرف السبعة.

وقال **ابن حبان**: "وهذه السبعة التي نتداولها اليوم غير تلك، بل هذه حروف من تلك الأحرف السبعة -وذكر حديث عمر مع هشام بن حكيم- لكن لَمَّا خافت الصحابة من اختلاف القرآن رأوا جمعه على حرف واحد من تلك الحروف السبعة، ولم يثبت من وجه صحيح تعين كلّ حرف من هذه الأحرف، ولم يكلّفنا الله ذلك، غير أن هذه القراءة الآن غير خارجة عن الأحرف السبعة"[2].

الرأي الخامس: رأي الإمام الداني (ت٤٤٤هـ)[3]:

---

(١) انظر: الإبانة ١٨.

(٢) انظر: الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها د. حسن عتر ٣٥٥.

(٣) هو العلّامة عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي، مولاهم القرطبي أخذ القراءات عرضاً عن أبي الحسن طاهر بن غلبون له مصنفات كثيرة منها: "التيسير في القراءات السبع"، توفي سنة أربع وأربعون وأربعمائة. انظر: غاية النهاية ١/ ٤٤٧-٤٤٩.

ذهب الإمام الداني إلى أنّ القراءات هي **بعض** الأحرف السبعة، حيث قال في كتابه "الأحرف السبعة للقرآن": "وأما هذه السبعة الأحرف فإنها ليست متفرقة في القرآن كلّها، ولا موجودة فيه في ختمة واحدة، بل بعضها، فإذا قرأ القارئ بقراءة من قراءات الأئمة، وبرواية من رواياتهم، فإنما قرأ ببعضها لا بكلّها... وهذه القراءات كلّها، والأوجه بأسرها من اللغات، هي التي أنزل القرآن عليها، وقرأ بها رسول الله ﷺ وأقرأ بها، وأباح الله تعالى لنبيه القراءة بجميعها، وصوّب الرسول ﷺ من قرأ ببعضها دون بعض..."[(١)].

الرأي السادس: رأي الإمام ابن الجزري (ت٨٣٣هـ):

نجد أنّ رأي الإمام ابن الجزري كرأي الإمام مكي بن أبي طالب، فالقراءات العشر **بعض** الأحرف السبعة؛ لأن الأحرف السبعة كانت كثيرة ونسخ بعضها، وروى بعضها شاذاً بسبب فقد الشروط الثلاثة المعروفة أو بعضها.

قال الإمام ابن الجزري: "الذي لا يُشكّ فيه، أن قراءة الأئمة السبعة والعشرة والثلاثة عشر وما وراء ذلك، بعض الأحرف السبعة من غير تعيين"[(٢)].

(١) الأحرف السبعة للقرآن للإمام الداني ٤٩، تحقيق محمدي السيد وجمال شرف دار الصحابة للتراث، طنطا، ط١ ، ١٤٢٨هـ.

(٢) منجد المقرئين ١٨١.

وقال: "وكذا أقوال المعتبرين في ذلك: أن القراءات التي عليها الناس اليوم، الموافقة لخط المصحف إنما هي بعض الأحرف السبعة من غير تعيين، وقيل: حرف منها، وقيل: بعض حرف"[(١)].

قال النويري[(٢)]: -عند شرحه للبيت ١٨ من الطيبة-

وأصل الاختلاف أنّ ربنا***أنزله بسبعة مهوّنا

"ولا شك -في أن هذه السبعة متفرّقة في القرآن- بل وفي كلّ رواية باعتبار ما اختاره **المصنّف** في وجه كونها سبعة أحرف، فمن قرأ ولو بعض القرآن بقراءة معينة اشتملت على الأوجه المذكورة فإنه يكون قد قرأ بالأوجه السبعة دون أن يكون قرأ بكل الأحرف السبعة.

وأما قول **الدّاني**: أن القارئ لرواية إنما قرأ ببعض الأحرف السبعة فمبني على قوله: إن الأحرف هي اللغات المختلفة، ولا شكّ أن قارئ رواية لا يحركّ الحرف ويسكّنه أو يرفعه وينصبه أو يقدّمه ويؤخره لقارئ"[(٣)].

(١) منجد المقرئين ١٨٥.

(٢) محمد بن محمد بن محمد النويري، ولد سنة إحدى وثمانمائة، قرأ بالعشر على ابن الجزري والبساطي، صنف في أكثر هذه الفنون من ذلك: القول الجاد لمن قرأ بالشاذ، مات سنة سبع وتسعين وثمانمائة. انظر: البدر الطالع ٢/ ٢٥٦.

(٣) شرح طيبة النشر ١/ ١٠٢، تحقيق مجدي السيد وجمال شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط١، ١٤٢٥هـ.

المبحث السادس

الرأي الراجح في علاقة الأحرف السبعة بالقراءات

إننا نجد في الجملة أن رأي **العلماء** في العلاقة: أن القراءات تمثل **حرفاً** من الأحرف السبعة وهو ما ذهب إليه الإمام الطبري.

والرأي الآخر: أن القراءات **جزء** من الأحرف السبعة، وهذا ما عليه جمهور العلماء قديماً وحديثاً.

وما نراه راجحاً في هذه المسألة الرأي الآخر؛ لأن الأحرف السبعة كانت أكثر مما نقرئ به اليوم العشر، وبعض تلك القراءات قد نسخ، والآخر نقل بروايات لم تتحقق فيها شروط القراءة المقبولة.

قال الإمام ابن الجزري: " إن المصاحف العثمانية لم تكن محتوية على جميع الأحرف السبعة التي أبيحت بها قراءة القرآن، كما قال جماعة من أهل الكلام وغيرهم، بناء منهم على أنه لا يجوز على الأمة أن تهمل نقل شيء من الأحرف السبعة".

وقال: "لأننا إذا قلنا إن المصاحف العثمانية محتوية على جميع الأحرف السبعة التي أنزلها الله تعالى كان ما خالف الرسم يقطع بأنه ليس من الأحرف السبعة، وهذا قول محظور؛ لأن كثيراً مما خالف الرسم قد صحّ عن الصحابة رضي الله عنهم وعن النبي ﷺ"[1].

(١) انظر: منجد المقرئين ٩٣- ٩٤.

وذكر الدكتور القاري في كتابه " حديث الأحرف السبعة": -معقباً على قول ابن الجزري الآنف الذِكر-: " هذا هو مقتضى التحقيق؛ لأن **بعض** أفراد الأحرف السبعة نسخت تلاوته في العرضة الأخيرة؛ فلم يقرئ به رسول الله ﷺ بعدها، فلا يعتبر بعد ذلك قرآناً، ولذا لم يكتب في المصاحف العثمانية؛ لأن عثمان ورهطه –رضوان الله عليهم- كانوا يتحرّون كتابة ما ثبت في العرضة الأخيرة.

مثال ذلك: ما ثبت في الصحيحين عن أبي الدرداء وابن مسعود –رضي الله عنهما- أن رسول الله ﷺ قرأ: (والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى والذكر والأنثى).

والحقّ الذي يعرفه كلّ محقق، أن ما ثبت في هذه العرضة من أحرف القرآن، والذي يمثل الصيغة الكاملة الأخيرة للقرآن قد كتب كلّه في المصاحف العثمانية، ولم يترك منه شيء، وقد اتّفق المحقّقون على أن ما رواه الأئمة العشرة قد استوعب كلّ هذه الأحرف، واتّفقوا على أنّ ما رواه غيرهم زائداً على ما رووه بجملتهم إمّا شاذ أو منكر أو ضعيف أو موضوع"[1].

الخاتمة

الحمدُ لله الكريم المنّان الذي منّ عليَّ بجمع هذه المادة العلمية في بيان العلاقة بين الأحرف السبعة والقراءات، فما كان فيه من صواب فمن الله وحده، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي وتقصيري، والله نسأل في عملنا الإخلاص والقبول والنفع المأمول.

(١) حديث الأحرف السبعة دراسة لإسناده ومتنه واختلاف العلماء في معناه وصلته بالقراءات القرآنية: د. القاري ١١٦-١١٧،مؤسسة الرسالة بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.

وبعد أن تجولت في ما كتب عن الأحرف السبعة وعلاقتها بالقراءات من كتب ومصادر تجلّت لي هذه **النتائج**، أذكرها في النقاط التالية:

١-لا توجد علاقة بين عدد "سبعة" الذي اختاره ابن مجاهد وأحاديث الأحرف السبعة.

٢-وجود الاختلاف بين تعريف القراءات وعلم القراءات كعلم تجريدي وعلم مكتسب.

٣-إن أساس الحكمة من اختلاف القراءات يكمن في التخفيف والتيسير على الأمة الإسلامية.

٤-إن الأحرف السبعة المنزلة من الله تعالى هي مصدر القراءات، لا مصدر لها سواها.

٥-إن القراءات المقطوع بصحتها من السبع والعشر وغيرها هي من الأحرف السبعة قطعاً.

٦-إن القراءات الآحادية والشاذة والمنكرة تعتبر من الأحرف السبعة التي قد نسخت أو فقدت أحد أركان القراءة المقبولة.

هذه أهمّ النتائج أختم بها هذ البحث، وأقول كما قال الإمام الشاطبي في عقيلته:

من عاب عيباً له عذر فلا وزراً * ينجيه من عزمات اللوم متئراً
وإنما هي أعمـالٌ بنـيتها * خذ ما صفا واحتمل بالعفو ما كدرا
إن لا تقذي فلا تقذي مشاربها * لا تنزرن نزورا أو ترى غزرا
والله أكرم مأمـولٍ ومعتمـدٍ* ومستغاثٍ به في كلِّ ما حذرا
يا ملجأ الفقرا والأغنياءِ ومـنْ* ألطافُه تكشفُ الأسواءَ والضررا
أنت الكريمُ وغفارُ الذنوبِ ومـنْ* يرجو سواكَ فقدْ أودى وقدْ خسرا
هب لي بجـــودكَ ما يرضـــيكَ متبـعاً * ومنـكَ مبتـغياً وفيـــكَ مصـــطـــبراً